الفصل الرابع

النظم الاجتماعية كمحددات لأهداف الضبط الاجتماعى والقانون (*)

أولا ـ النظام السياسى والطبيعة السياسية للقانون :

عالج الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة النظم السياسية وكانت لهم بالطبع آراء مختلفة حول نشأتها وتطورها وطبيعتها كما كانت لهم تصنيفات مختلفة للنظم السياسية ، وليس مجالنا هنا عرض مختلف هـذه الآراء والنظريات بالتفصيل فمجال ذلك علم الاجتماع السياسى ، واهتمامنا بالنظام السياسى ينصب على كونه محددا لأهداف وأساليب الضبط الاجتماعى ليس فقط فى مجال العلاقات السياسية بين المجموعات الاجتماعية ولكن أيضا فى مختلف مجـالات الحياة الاجتماعية · كما أن النظام السياسى وما يتضمنه من روابط اجتماعية (مثل الحكومة) يرتبط ارتباطا وثيقا وموضوع دراستنا الأساسى وهو القانون · وعرضنا لمختلف النظم الاجتماعية الهـدف منه تكوين خلفية عامة تساعدنا على فهم القانون باعتباره أسلوبا للضبط الاجتماعى يتغلغل فى مختلف جوانب الحيـاة الاجتماعية من سياسية الى اقتصـادية وتربوية وأسرية بل حتى دينية ·

ويمكننا أن نعرف النظام السياسى بصـفة عامة بأنه « يختص بتوزيع القوة فى المجتمع ويتضمن تلك القواعد والمعايير التى تحكم العلاقات السياسية بين المجموعات المختلفة التى يتكون منهـا المجتمع » ويتجسد هـذا النظام فى روابط ومنظمات سياسية مثل الأحزاب والدولة بأجهزتها المختلفة وأهمها الحكومة (وسائط للضبط الاجماعى) ومن أهم صفـات النظام السياسى انه أكثر النظم رسمية وأن القواعد والمعايير فيه تتخذ شكل القوانين واللوائح

---

* اعتمدنا في هـذا الفصل والفصل الذى يليه على التخطيط العام الذى اتبعـه روسك في كتابه الضبط الاجتماعى . ولكننا عرضنا النظم الاجتماعية وأساليب الضبط الاجتمـاعى من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر روسك معتمدين في ذلك على مراجع أخرى مع الاستشهاد بوقائع محلية وبالخبرة الفعلية وقد أشرنا الى روسك في كل موقع استعنا فيه بكتابه .

ويرى علماء الاجتماع الغربيون بصفة عامة أن للنظام السياسى استقلاله النسبى وأنه ينشأ نتيجة حاجة النـاس الى تنظيم أنفسهم وضمان استقرار حياتهم ، بينما يرى علماء الاجتماع الماركسيون أن السياسة ليست سوى علاقة بين الطبقات الاجتماعية وأنهـا توجد فقط بوجود الطبقات . فالعلاقات الانتاجية قد تكون ذات طبيعة ابقية أو لاطبقية (على أساس وجود أو عدم وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) ؛ وبنـاء عليه فان تنظيم الحيـاة الاجتماعية كلها ، أو البنـاء العلوى للمجتمع قد يكون سياسيا أو غير سياسى . والسياسة بوصفها ظاهرة تنتمى للبنـاء العلوى للمجتمع وتعكس علاقات الانتاج بطريقة مباشرة وتعبر عنها .

الدولة والحكومة كوسيط للضبط الاجتماعى :

قدم الفلاسفة وعلماء السياسة والاجتمـاع تعريفات مختلفـة للدولة والحكومة سنعرض بعضا منها ونتناوله بالتحـليل قبل أن نبين دورهما فى عملية الضبط الاجتماعى والأساليب التى تتبع فى ذلك .

يقول مرسر ووانـدرر Mercer and wanderer فى كتابهما The study of society أن بعض التعريفات تصف الدولة بأنها نوع من روابط التأمين المتبـادل Mutural Insurance association مهمتها حماية المجتمع من العدوان الخارجى (الغزو الاجنبى) وحمايته من العدوان والفوضى الداخلية . والدولة نتاج للنشاط الجمعى للافراد وتكتسب شكلها ومغزاها من أجهزتها او أدواتها التى تتمثل فى المسئولية الرسمية وأنماط السلوك والأشياء المـادية التى تشكل فى مجموعها ما يسمى بالحكومة . وهذه العلاقة بين الناس والدولة والحكومة قد عبر عنها جون ديوى John Dewey فى كتابه « الجمهور ومشكلاته » .

« ان النشاط الجماعى بما يترتب عليه من آثار دائمة وشاملة وهامة يؤدى الى خلق جمهور وهذا الجمهور فى حد ذاته غير منظم وليس له شكل محدد لكنه يصبح بفضل جهود المسئولين وما يتمتعون به من سلطات خاصة دولة . وعلى ذلك فان الجمهور الذى ينظم ويؤدى وظائفه عن طريق ممثلين رسميين

له هو الدولة · وليست هناك دولة بدون حكومة ولكن لا يمكن أن توجد حكومة أو دولة بدون جمهور » ·

والسلوك الجماعى ليس هو الخاصية الوحيدة للدولة فجون ديوى يضع فى اعتباره عاملين آخرين هما الزمن والمنطقة الجغرافية ويضمنهما تعريفه للدولة ·

ويرى روبرت لوى Lowie فى كتابه « أصل الدولة » بأن أساس الدولة يتمثل أولا فى التجاور المكانى (أى اقليم جغرافى مشترك) وثانيا فى النشاط الجمعى (خبرات الحياة المشتركة بين الناس) وثالثا فى السيادة (السلطة المطلقة) · وهذه السيادة قد تكون فى أيدى مجموعة صغيرة أو كبيرة من الحكام المطلقين أو فى يد ديكتاتور واحد أو فى أيدى كل أو غالبية الجمهور وأيا من كانت هذه السلطة فى يده فان الحقيقة الهامة هى أن القرارات تتخذ ويتم تنفيذها بواسطة جهاز ما يتصف بالصفة الرسمية وغير الشخصية يسمى الحكومة · والحكومة من العلامات المميزة للدولة ·

ويرى مرسر ووانررر أن الحكومة قد ظهرت نتيجة للانجازات التكنولوجية التى تحققت فى العصر الحجرى والتى مكنت الناس من أن يعيشوا فى تجمعات تقدر بالاف من البشر · حينئذ لم تعد الأساليب غير الرسمية للضبط الاجتماعى ـ مثل السخرية والتوبيخ والعقوبة البدنية ـ والتى تمارسها الأسرة أو العشيرة او القبيلة كافية لحفظ النظام · ذلك أنه مع تزايد حجم المجموعة الاجتماعية أصبح من الصعب ثم من المستحيل الحفاظ على علاقات المواجهة بين كل الناس واصبح فى مقدور الأفراد أن يتهربوا من الضبط الذى تمارسه الأسرة أو القبيلة بأن يقطعوا علاقاتهم القديمة مع أقاربهم ويكونوا علاقات جديدة مع الغرباء وقد ترتب على ذلك أن واجه الانسان مشكلة انعدام الضبط الجماعى لسلوك الأفراد مما يترتب عليه تفكك المجتمع · وكان الحل الذى وصل اليه فى كثير من المناطق وفى أزمنة مختلفة هو اقامة الدولة أى خلق حكومة واسندت الى هذه الحكومة سلطة استخدام القوة كنوع من التدعيم لأساليب الضبط الاجتماعى غير الرسمية التي تمارسها الأسرة والمجتمع

المحلى . وعلى ذلك فان الدولة تمثل نسقا من الضوابط والمؤسسات التى يدعم جمهور مجتمع ما بواسطتها الضوابط غير الرسمية التى تمارسها الأسرة والجماعة المحلية فى سبيل تنظيم سلوك الأفراد بها .

ويرى نفس المؤلفان أن الوظائف الأساسية للدولة الحديثة فى أوربا بعد النهضة وما زالت هى حماية مواطنيها وحل ما ينشأ بينهم من منازعات .

ويعرف روسك الدولة بأنها « رابطة من الناس فى مجتمع معين يهدف تنظيمها الى تحقيق أغراض سياسية وهى عبارة عن جهاز متخصص وظيفيا فى المجتمع مهمته تحقيق أغراض اجتماعية ضرورية ويتمايز عن غيره من الروابط الاجتماعية بثلاث خصائص أساسية :

(أ) العمومية Universality بمعنى أن دائرة اختصاصها تمتد لتشمل كل الأشخاص الواقعين داخل نطاقها الجغرافى أو المكانى .

(ب) طبيعتها اللاتلقائية بمعنى أن كل أعضائها ينتمون اليها بحكم مولدهم ولا يملكون القدرة حتى اذا أرادوا على عدم الانتماء اليها .

(جـ) ممارستها للقوة الفيزيقية الشاملة بحيث تخضع لها كل الروابط الاجتماعية الأخرى فى المجتمع .

وميز روسك بين الدولة والمجتمع ، فالمجتمع مفهوم يشير الى العلاقات الاجتماعية كلها بصفة عامة ولكن الدولة مفهوم يشير فقط الى العلاقات السياسية أو الى مجموع الأفعال السياسية التى يقوم بها البشر فى مجتمع ما وبصفة خاصة تلك الأفعال ذات الصلة بالصراع من أجل السيطرة على المؤسسات السياسية وما يترتب على ذلك من آثار على المجتمع ككل(١) .

هذا فيما يتعلق بمفهوم الدولة أما مفهوم الحكومة فاننا نجد له أيضا تعريفات مختلفة ولكننا نجد أن معظم علماء الاجتماع يميلون الى اعتبار الحكومة « مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون مراكز معينة اما عن طريق

---

(1) Roucek. opt. ct. p. 82.

التعيين او الوراثة أو الانتخاب وتعطى كل من هذه المراكز لشاغليها سلطة يساندها القانون وتمارس المجموعة من خلال هذه المراكز السيطرة على المجتمع » وعلى ذلك فالحكومة مفهوم يشير الى الحكام بينما الدولة مفهوم يشمل كلا من الحاكم والمحكوم فى رابطة سياسية واحدة • ويرى روسك أن المجموعة التى تتطلع الى السلطة السياسية تسعى دائما الى السيطرة على المراكز الحكومية وبعد ذلك تستخدم السلطة المتاحة لها فى تحقيق غاياتها •

ويوضح روسك ذلك بمثال مستمد عن المجتمع الأمريكى حيث شرح كيف استطاعت الطبقة الغنية فى أمريكا بعد الاستقلال ان تضع الدستور الأمريكى بطريقة تضمن مصالحها وتضمن لها السيطرة على الحكومة وعلى ما تتخذه من قرارات فقد كان أعضاء لجنة الدستور ممثلين لهذه الطبقة التى كانت توجههم الى ما يجب ان يفعلوه عند صياغة الدستور ، وقد كان الهدف الأساسى من وضع هذا الدستور هو سيطرة كبار الملاك على الغالبية التى لا تملك واستمرار سيطرة طبقة الأغنياء على المناصب الرئيسية والهامة فى الحكومة ، لذلك فان الدستور قد نص على أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة غير مباشرة وأن تكون مدة الرئاسة طويلة نسبيا كما انه جعل الرئيس ومجلس الشيوخ والمحكمة العليا غير خاضعين لرقابة الشعب كما نص على تقسيم سلطات الحكومة بحيث يمكن لكل نوع من أنواع السلطة مراجعة أعمال النوع الآخر وبذلك يضمن كبار الملاك عدم وضع أو تنفيذ أى سياسة لا تكون فى صالحهم ، ذلك انه اذا حاولت احدى الأجهزة الحكومية وضع سياسة لا ترضى عنها الطبقة المالكة فان الأجهزة الأخرى يمكن أن تتدخل لمنع تنفيذ هذه السياسة • كما نص الدستور على ضرورة أن تكون الموافقة على القرارات داخل المجالس التشريعية بأغلبية ثلثى الأعضاء • ولما كانت هذه الطبقة تسيطر على غالبية الأعضاء فانها تضمن بذلك عدم اتخاذ اى قرار ليس فى صالحها • ومع أن الدستور الأمريكى قد عدل بعد ذلك وأصبح شغل منصب رئيس الجمهورية يتم بالانتخاب المباشر الا ان ما أدخل على الدستور من تعديلات لجعله أكثر ديمقراطية لم يكن سوى تعديل شكلى

ذلك أن ما أطلق عليه نسق التوازن والمراجعة (أى مراقبة كل جهاز لغيره من الأجهزة الحكومية) ظل قائما وهو ما يحقق حتى الآن مصلحة كبار الملاك ٠ والواقع أنه على الرغم من أن الهدف المعلن من هذا النظام هو أن يقوم كل جهاز من هذه الأجهزة بمراقبة عمل غيره ونقده فان ما يحدث بالفعل هو أن رؤساء أو قادة هذه الأجهزة يجتمعون سرا من أجل التنسيق فيما بينهم لتحقيق مصلحة الطبقة التى وضعتهم فى مراكز الحكم ٠

ويذتقد علماء الاجتماع الماركسيون هذه الآراء التى قدمها علماء الاجتماع الغربيون عن طبيعة الدولة والحكومة ويرون أنها بالغة العمومية والتجريد وأنها تزييف للواقع حيث يحاول علماء الاجتماع الغربيون أن يصوروا الدولة البرجوازية على أنها تعبر عن مصالح وارادة كل الناس وتحافظ على حقوقهم بينما الواقع أن الدولة والحكومة فى المجتمع البرجوازى لا يخدم الا مصالح طبقة الرأسماليين وأنه لا يمكن فهم طبيعة الدولة والحكومة بمعزل عن العلاقات الانتاجية فى المجتمع وعن التقسيم الطبقى للمجتمع ويرون أن الدولة نتاج للمجتمع فى مرحلة محددة من تطوره فالمجتمعات البدائية والقبلية لم تكن تعرف الدولة ولا الحكومة لانه لم تكن بها ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، وكان الجميع بها متساوين ولهم مصالح مشتركة وتحكم العلاقات بينهم عادات وتقاليد وقيم مشتركة وبالتالى فانه لم تكن هناك حاجة الى أى جهاز ادارى متخصص ٠ وكان يشرف على أمور المجتمع القبلى واحد من كبار السن ينتخبه كل أعضاء القبيلة وكانت سلطته سلطة أخلاقية تعتمد على سماته الشخصية ٠ فالمجتمع القبلى لم تكن به سلطة منفصلة عن المجتمع ومتعالية عليه ولكن مع نمو القوى الانتاجية وتقسيم العمل وازدياد حركة التبادل حلت الملكية الخاصة محل الملكية الجماعية واختفت المصالح المشتركة وأدت الملكية الخاصة الى انقسام الناس الى طبقات وأن يستغل بعضهم البعض ونجم عن ذلك ما يعرف بالتناقضات الطبقية وكان ذلك بداية الصراع بين يملكون وبين من لا يملكون ٠ ولكى تحافظ الطبقة القوية اقتصاديا والمستغلة على مركزها المسيطر فى هذا الصراع فانها قد أنشأت جهازا

خاصا هو الدولة لكى يحافظ على النظام الذى تستفيد منه • وبذلك ظهر جهاز من السلطة العامة ليس متكافئا مع المجتمع ككل ولكنه منفصل عنه وأعلى منه وازدادت قوة الدولة مع ازدياد حدة التناقضات الطبقية • والدولة عبارة عن القوة التى تمتلكها الطبقة المسيطرة اقتصاديا(١) •

ويرى الماركسيون أن طبيعة وجوهر الدولة فى المجتمع الطبقى ونوعية علاقاتها بالمجتمع تتحدد بنوع النظام الاجتماعى والسياسى فى المجتمع • وقد ظلت الدولة لآلاف السنين ادارة لسيطرة أو ديكتاتورية طبقة على غيرها من الطبقات ، فالطبقة المسيطرة تمارس من خلال الدولة قهر غيرها من الطبقات واخضاعها لارادتها بطريقة منظمة • والدولة أداة للقوة السياسية ولكن هذه القوة فى المجتمع الطبقى تمارس أيضا من خلال عدد من التنظيمات الأخرى المرتبطة بالدولة مثل الأحزاب السياسية والروابط الاقتصادية والجمعيات والكنيسة • ولذلك فانه يلزم دائما التفرقة بين مفهوم الدولة ومفهوم النسق السياسى للمجتمع ، فالنسق السياسى مفهوم أوسع من مفهوم الدولة ، والدولة جزء من النسق السياسى ولكنها هى الأداة الأساسية للقوة السياسية ، والدولة ذات سيادة بمعنى أن لها مطلق الحرية فى تحديد السياسة الداخلية والخارجية حسبما يتراءى لها • وتتصف الدولة بصفتين أساسيتين أخريين تحددهما طبيعتها الاجتماعية :

(أ) أنها تنظيم للطبقة الحاكمة وليس لأى جزء منها كما هو الحال بالنسبة للحزب السياسى (الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة يمثلان قطاعات مختلفة من الطبقة المسيطرة اقتصاديا ولكن الدولة فى أمريكا تمثل هذه الطبقة بأسرها) •

(ب) قرارات أجهزتها ملزمة لكل المواطنين •

وعلى الرغم من أن الاقليم الجغرافى والسكان من الشروط اللازمة لقيام

---

(١) D. I. Cheenokov. Historical Materialism. Progress Publishers. Moscow. 1969. pp. 287 -- 314.

دولة ما الا أنهما ليسا جوهر الدولة فأساس الدولة هو التناقضات الطبقية وقد حدث فى التاريخ أن توفر الاقليم الجغرافى المحدد لمجموعة من الناس دون ان تظهر لديهم الدولة ٠

ولكى تحقق الدولة أغراضها لابد لها من نسق من المؤسسات والأجهزة والتنظيمات الرسمية تحقق بها مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا وهذا النسق من الأجهزة هو الحكومة ـ أداة الدولة ٠ وتتطلب ادارة الأجهزة الحكومية فئة خاصة من الناس تكون وظيفتهم الأساسية الادارة ٠ والحكومة هى الجهاز الذى تدير بواسطته الطبقة الحاكمة المجتمع وتقمع به مقاومة الطبقات المعارضة ٠ والحكومة هى التجسيد المباشر للدولة ، وتختلف عن غيرها من عناصر النسق السياسى للمجتمع فى أنها تمارس حكم الطبقة المسيطرة بشكل مباشر وصريح ٠ ويعنى ذلك ان أجهزة الحكومة وحدها التى تتمتع بسلطة اتخاذ الاجراءات التى تمثل احتكار الدولة (مثل سن القوانين وتنفيذها) ٠

والحكومة تمتلك قوة القمع ولديها الأساليب والوسائل التى تفرض بها تشريعاتها ، مثل الأسلحة والتكنولوجيا ٠ وتضم الحكومة أجهزة مختلفة مثل الجيش والشرطة والمحاكم والنيابة وكلها وسائط تتحقق من خلالها ديكتاتورية الطبقة الحاكمة ٠ وتضم الدولة بالاضافة الى ذلك عناصر أخرى مركزية ومحلية ، عامة ومتخصصة ٠ ومن هذه العناصر رئيس الدولة (قد يكون فردا أو مجلس قيادة) والبرلمان (الهيئة التشريعية) والمصالح الادارية المختلفة ٠ وهذه العناصر ذات صبغة سياسية لأنها تمثل تجسيدا لقوة الطبقة الحاكمة وتضم الدولة أيضا وكالات الأنباء وأجهزة الدعاية والاعلام ٠٠ الخ ٠ وعلى الرغم من الأهمية الثانوية لمثل هذه العناصر الا انها تلعب دورا هاما فى تثبيت أوضاع الطبقة الحاكمة والمحافظة على النظام الذى أقامته ٠

ويعلق علماء الاجتماع الماركسيون على ما يقوله علماء الاجتماع البورجوازيون من أن الدولة تعمل على حفظ القانون والنظام فى المجتمع بصفة

عامة بقولهم أن هذا صحيح الى حد ما • فكل طبقة حاكمة يهمها أن يسير المجتمع بطريقة طبيعية دون صراعات • فأصحاب العبيد لا يرغبون فى أن يثور العبيد ، كما أن الاقطاعيين لم يكن يسعدهم أن يثور الفلاحون فليس من مصلحة الطبقات الحاكمة أن يزداد السخط بين العمال والفلاحين ولذلك فانه اذا حدث وارتكب أحد أصحاب الأرض أو أحد الرأسماليين حماقة ما من شأنها أن تثير موجة من السخط الشديد بين العمال والفلاحين يمكن أن تؤدى الى تمردهم فان أجهزة الدولة تتدخل • ويهم البورجوازية فى المجتمعات الرسمالية أن ترى القوانين التى تسنها تحظى بالاحترام بصفة عامة ، ولكن أجهزة الدولة تفعل ذلك فى مصلحة الطبقة الحاكمة •

ولايمكن الفصل بين الدولة وبين حقها فى ممارسة السيادة فالسيادة تعنى ترجمة ارادة الطبقة الحاكمة الى قوانين • وهذه القوانين تحمى دائما ملكية وامتيازات الطبقة الحاكمة فى المجتمع الطبقى ، وهى تمثل المعايير الاجبارية التى تحدد سلوك الطبقة العاملة • واى خرق لهذه القوانين ينجم عنه تدخل أجهزة الدولة المباشر لتوقيع العقوبة على المخالفين • وهذه القوانين عبارة عن اضفاء صفة الشرعية على ادعاء الطبقة المسيطرة الحق فى الملكية وتحمى هذا الحق ، كما أنها تنظم تقسيم العمل ومختلف العلاقات الطبقية وكذلك تنظم العلاقات الأسرية وتحدد وضع التنظيمات والمؤسسات المختلفة ، وتحدد حقوق وواجبات المواطنين • ودائما تعبر هذه القوانين عن مصالح الطبقة الحاكمة ، ولكن هذه الطبقة تحاول دائما أيضا أن تخفى هذه الصفة وتضفى عليها صفات العدالة الاجتماعية العامة وتدعى أنها من مصالح المجتمع ككل • وعلى هذا فان التشريعات المختلفة ، سواء كانت سياسية أو مدنية ليست الا تعبيرا عن العلاقات الاقتصادية • والقانون أداة رئيسية للدولة لا يمكنها بدونه أن تؤدى دورها كقوة للقمع •

ويتغير نموذج الدولة والقانون تبعا لتغير أسلوب الانتاج وشكل الاستغلال وتغير البناء الطبقى للمجتمع • وقد عرفت المجتمعات البشرية أربع نماذج للدولة منذ ظهور الملكية الخاصة هى دولة العبيد Slave state ودولة

الاقطاع Feudal State ودولة الرأسمالية Capitalist state ، وظهر النموذج الرابع للدولة فى بعض البلدان التى تم فيها القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وهو الدولة الاشتراكية Socialist State

ودولة العبيد هى أقدم اشكال الدولة وقد ظهرت بعد انقسام المجتمع الى طبقتين هما طبقة العبيد وأصحاب العبيد · وكانت الدولة تنظيما أقامه أصحاب العبيد · وكانت قوانين هذه الدولة لا تعتبر العبيد مواطنين بل ولا تعتبرهم آدميين ولكن مجرد حيوانات لها القدرة على الكلام · وكانت تتيح لصاحب العبيد لا أن يشترى ويبيع العبد فقط ولكن ان يقتله أيضا ، ولم يكن للعبيد أىحقوقسواء فى المشاركة فى شئون الدولة أو فى ممارسة أى نشاط سياسى · أى أنهم كانوا خارج القانون ، وكانت المهمة الأساسية لدولة العبيد حماية الملكية الخاصة للطبقة المستغلة وامتيازاتها وأن تحافظ على اخضاع جماهير العبيد وقمع أى تمرد من جانبهم · وكذلك كان من مهامها حماية البلد من الغزوالخارجى وشن الحروب من أجل كسب مزيد من الأرض وجلب المزيد من العبيد · وقد اتخذت دولة العبيد اشكالا مختلفة فى المجتمعات المختلفة ، فأتخذت شكل الملكية فى مصر وبلاد الفرس وشكل الجمهورية فى اليونان وروما القديمة ·

وبعد سقوط الامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى حل النظام الاقطاعى محل نظام العبيد فى أوربا الغربية ، ولكنه ظهر قبل ذلك بكثير فى الشرق · واستمر هذا النظام فى معظم بلدان أوربا الغربية حتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر · ومازال هذا النظام أو بقاياه قائما فى عدد من البلدان وخاصة المستعمرات · والمجتمع الاقطاعى ينقسم الى طبقتين أساسيتين هما طبقة أصحاب الأرض الاقطاعيين وطبقة الفلاحين الذين لم يكن وضعهم يختلف كثيرا عن العبيد · ولما كانت المجتمعات الاقطاعية قد أصبحت أكثر عددا من الناحية السكانية وأكثر تعقيدا فى بنائها الاجتماعى كما أن نضال الفلاحين من أجل حقوقهم أصبح قويا · فان الطبقة المستغلة أصبحت فى حاجة الى أجهزة دولة اكثر عددا وأكثر تعقيدا · ولذلك فان

عدد موظفى الحكومة قـد ازداد وأصبحت الاجراءات القانونية أكثر تعقيدا وتزايد عدد السجون ، وظهرت أجهـزة المخابرات بشكل أكثر تنظيما لتلعب دورا هاما بالنسبة للدولة • كما أن الطبقة الحاكمة لجأت أيضا الى استغلال الكنيسة والدين لخداع الجماهير وجعلها فى حالة من الخضوع • ولم يكن ذلك شـيئا جديدا تماما ، فقـد عرف مجتمع العبيـد ذلك من قبل ، فقـد كان الملك يعتبر فى مصر القديمة ابنـا للاله ومنفـذا لارادته • أما فى عصر الاقطاع فان دور الكنيسة قد تزايد فى التعاون مع الدولة ، بل ان كبار رجال الكنيسـة كانوا انفسهم من كبار ملاك الأرض • وكان من الطبيعى ان تمثل التنظيمات الدينية فى البلدان الاقطاعية جزءا هاما من أجهـزة الدولة • وكان رجال الدين يعلنون أن النظـام الاقطاعى نظام عادل وأنه يتفق ومشيئة الله ويحثون النـاس على طاعة ذوى السلطة فى الدولة وعلى طاعة الحاكم لأن فى ذلك طاعة الله • ولم تكن سـلطة الحكومة المركزية فى بداية الأمر كبيرة بل كان لكل امارة أو اقطاعية استقلالها ، وكان كل اقطاعى يحتفظ بقوات خاصة به ويطبق قوانينه ويوقع العقوبات ، ولكن مع تزايد الانتاج وتزايد حركة التجارة نشأت الحاجة الى الحكومة المركزية القوية • وكانت الدولة الاقطاعية ، مثل دولة العبيـد ـ دولة طبقة وكانت مهمتها الأسـاسية اخضاع الفلاحين وحماية ملكية وامتيازات اصحاب الأراضى • وكانت تحقق ذلك عن طريق المحاكم والشرطة وغير ذلك من الأجهزة ، كما أن القوات المسـلحة بهـا كانت ترسل فورا للقضـاء على تمرد الفلاحين ضـد أصحاب الأرض •

وقـد ظهرت بعد ذلك دولة الرأسمالية نتيجة الثورات البورجوازية فى هولنـدا وانجلترا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر التى مهدت الطريق لبداية الرأسمالية فى أوربا ، ولكن الثورة الفرنسية البورجوازية فى نهـاية القرن الثـامن عشر كانت هى التى وجهت الضربة القاضية للاقطاع فى أوربا • وحلت الدولة الرأسمالية محل الدولة الاقطاعية •

والدولة الرأسـمالية تنظيم للطبقة المسـيطرة اقتصاديا ـ أى طبقة

الرأسمالية أو البورجوازية وتختلف الدولة الرأسمالية عن الدولة الاقطاعية فى بعض النواحى الجوهرية :

١ ـ أنهـا على درجة عالية من المركزية على عكس الدولة الاقطاعية ٠

٢ ـ أنهـا من الناحية القـانونية لا تعترف بنظـام الطبقات المغلقة وبالتالى لا تفترض عـدم التساوى بين أعضـاء المجتمع ، بل تجعل جميـع المواطنين متساوين امام القانون (مع المحافظة على عدم المساواة الاقتصادية) ٠

٣ ـ أن وظائف الدولة تشغل فى الغالب عن طريق الانتخاب وليس عن طريق الوراثة ، كما أن الطبقات المقهورة لها الحق فى المشاركة فى الانتخابات ٠

والدولة الرأسمالية تترجم ارادة الرأسماليين الى قوانين تحمى الملكية الرأسمالية وتنص على أن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج مقدسـة ٠ وأصبحت المعايير القانونية للدولة الرأسمالية أكثر شـمولا وأكثر تعقيدا عن تلك فى الدولة الاقطاعية بحيث أصبحت تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى كافة المجالات ٠ (يلاحظ أن جزءا كبيرا من قوانين الاسرة يركز على العلاقات الاقتصادية بين الزوج والزوجة) ٠

وهناك فرق بين الدولة فى مجتمع العبيـد وفى مجتمع الاقطاع وبينها فى المجتمع الرأسمالى ٠ فالطابع الطبقى للدولة والقانون فى مجتمع العبيـد والاقطاع كان واضحا تماما ، ولكن هذا الطابع الطبقى فى الدولة الرأسمالية وقوانينها يتم تمويهه بمهارة ٠ فالدولة الرأسمالية بقوانينها تبـدو ديمقراطية وتعمل لصالح كل أفراد المجتمع ، ولكنها فى الواقع تمثل ديكتاتورية الطبقة الرأسمالية وليست الديمقراطية فيهـا سوى نوع من الوهم والخداع ٠

فطالما لا توجد مساواة بين أفراد المجتمع فى الفرص الاقتصـادية فانه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية سياسية أو عدالة اجتماعية ، ولنأخذ على سبيل المثال حرية الصحافة ٠ طبقا للقانون الحرية مكفولة للجميع ، لكن من الذى يملك دور الصحف ؟ ومن لديه امكانيات لنشر ما يريد ؟ والقوانين تنص على حق اى مواطن فى اقامة محطة اذاعة ، ولكن كم من المواطنين يستطيعون

ذلك ؟ أن هذه الحقوق لا يمكن أن يتمتع بهـا الا من يملكون المصانع والبنوك والأموال الطائلة · صحيح أن العمال يمكنهم جمع الأموال لاصدار صحيفة ما ، ولكن أمام كل صحيفة يملكونها توجد مئات الصحف البورجوازية ذات الامكانيات الاضخم سـواء فى الطباعة والتصميم أو فى التوزيع · والطبقة التى تملك وسائل الانتاج تسيطر على الحياة الثقافية والمعنوية ايضا ، فهى التى تحتـكر نشر الكتب والدوريات والجـرائد والاذاعة والتليفزيون والانتـاج السينمائى والمدارس ·· الخ · « اى أن هذه الطبقة تكون لهـا السـيادة الايديولوجية أيضـا » ·

وفى أحيان كثيرة تسمح الدولة الراسمالية للحركات الثورية بالتعبير عن نفسها سـواء بعقد الاجتماعات أو تنظيم المظاهرات أو نشر الكتب والمجلات أو عرض المسرحيات ، ولكنها تفعل ذلك فقط حين تكون متاكدة من أن تاثير ذلك كله محصور النطاق ، أما اذا شعرت ببدء استجابة جماهيرية تهدد مصالح الطبقة الحاكمة فانهـا تتدخل على الفور ولا تتورع عن اسـتخدام أقسى وسائل القمع معهم حتى ولو كان فى ذلك مخالفة صريحة للقوانين وللدستور · وسـوف نعود لمناقشة مختلف الأساليب التى تلجأ اليها الدولة عند حديثنا عن أساليب الضبط الاجتماعى ·

أما النموذج الأخير من الدولة فهو الدولة الاشتراكية Socialist state وهذه الدولة على النقيض من الدولة الرأسمالية ، فبدلا من أن تكون مهمتها الأساسية قهر الطبقة العـاملة تصبح مهمتها تحرير هذه الطبقة من القهر والاستغلال · ولكنها مثل الدولة الرأسمالية تتصف بالديمقراطية وبالدكتاتورية فى آن واحد ولكن بشكل يختلف عنهـا ، فهى ديمقراطية لأنهـا تعبر عن مصالح أغلبية المجتمع (التى تملك جميعها وسائل الانتاج ملكية مشتركة) ، وهى ديكتاتورية لأنهـا تقمع الاستغلال والمستغلين الذين يمثلون الأقلية · أى أن الدولة الاشتراكية مثل اى دولة أخرى تمثل ديكتاتورية طبقة معينة(١) ·

---

(١) في رأينا أن الدولة في البلدان الاشتراكية الحالية لا تمثل بالضرورة الطبقة العاملة ولكنها تمثل مصالح الفئات الحاكمة ·

ويرى الماركسيون ان الدولة ليست أبدية ذلك أنها ظهرت نتيجة انقسام المجتمع الى طبقات فانها يمكن ان تختفى باختفاء الطبقات ومثلما لم تكن هناك دولة أو قانون فى مرحلة معينة من التطور التاريخى للمجتمع الانسانى فان اختفاء هما سوف يكون حتميا باختفاء الطبقات واختفاء التمايز الطبقى ، وحين تسود الأخلاق الاشتراكية فى النهاية فانه لن تكون هناك حاجة لأجهزة الدولة وسيقوم الناس بأنفسهم وبديمقراطية كاملة بتنظيم علاقاتهم وأنشطتهم فى مختلف المجالات دون حاجة لسلطة أعلى منهم تفرض عليهم قراراتها ٠

من هنا نرى أن النظرية الماركسية لا تفصل بين الدولة باعتبارها من مكونات النظام السياسى الذى يمثل بدوره جزءا من البناء الفوقى للمجتمع وبين العلاقات الانتاجية والطبقية فى البناء الأساسى أو الاقتصادى للمجتمع وتعتبر الدولة أداة لفرض سيطرة الطبقة المسيطرة اقتصاديا على غيرها من الطبقات وضمان استمرار هذه السيطرة وتعتمد الدولة فى ذلك على الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ، ووسيلتها الأساسية فى فرض سيطرتها القانون والعنف أى القوة بالاضافة الى غير ذلك من الوسائل مثل الايديولوجيا والمنظمات السياسية والدينية ووسائل الاعلام ٠ الدولة اذن أداة للقمع تسخر لخدمة أهداف ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا ٠

ويسلم علماء الاجتماع الغربيون بوظائف الدولة القمعية التى تمارسها من خلال الحكومة بأجهزتها المختلفة ولكنهم يصرون على ان الدولة البورجوازية تمارس القمع من أجل صالح هذه المجتمعات ، وفى الوقت الذى يدعون فيه ديمقراطية الدولة البورجوازية ينكرون تماما وجود مثل هذه الديمقراطية فى المجتمعات الاشتراكية أو ما يسمونه بالمجتمعات الشمولية ، على عكس العلماء الماركسيين الذين يقررون أن دولتهم تمارس الديكتاتورية والديموقراطية فى آن واحد ، الديكتاتورية ضد الاستغلاليين والديمقراطية لغالبية الشعب . ولكن الدولة البورجوازية تمارس فيها الديكتاتورية ضد غالبية الشعب والديمقراطية للاقلية المالكة لوسائل الانتاج والحاكمة ٠

وينكر علماء الاجتماع الغربيون الأساس الاقتصادى للدولة • ومع تسليم بعضهم بوجود صراع سياسى بين المجموعات فى المجتمع وأن كل مجموعة تسعى الى السيطرة على الحكومة من أجل تحقيق أهدافها ، الا أن اساس هذا الصراع فى رأيهم ليس اقتصاديا فحسب وكذلك أهداف المجموعات ، فقد تكون أهدافها دينية أو ثقافية أو عنصرية أو اقتصادية • ويتفق تحليل جوزيف روسك للدور الذى تلعبه الحكومة فى عملية الضبط الاجتماعى (أو القهر بالتعبير الماركسى) مع التحليلات الماركسية فيما عدا أنه لا يعتبر الجانب الاقتصادى هو الأساس الذى تبنى عليه الدولة ويفيدنا تحليله فى فهم أساليب الضبط الاجتماعى التى تستخدمها الحكومة بوصفها من أهم وسائط الضبط الاجتماعى فى المجتمع وبوصفها أهم الوسائط ارتباطا بالقانون الذى نركز على دراسته ، ولكن يجب أن نتنبه الى أنه يتحدث عن الحكومة فى ظل النظام الرأسمالى (١)

ويرى روسك أنه ما أن تصل مجموعة ما الى السيطرة على الحكومة فانها تسعى الى تحقيق أهدافها (دون أن يحدد نوعية هذه المجموعة ولا طبيعة أهدافها ولا طبيعة المجتمع الذى توجد به) باستخدام أساليب الضبط الاجتماعية الآتية :

أولا : القوة القانونية والسياسية والتى تتمتع بها أجهزة الحكومة المختلفة ، وهذه القوى ضخمة جدا وتؤثر على مختلف جوانب الحياة فى المجتمع ويمكن استخدامها لتحقيق أهداف المجموعة المسيطرة . وتستخدم المجموعة المسيطرة هذه القوى بعدة طرق منها :

١ ـ انتقاء ما تراه مناسبا لمصلحتها من قوانين ولوائح من بين كل تلك القوانين واللوائح الموجودة فعلا ووضعه موضع التنفيذ وتجاهل ما لا يتناسب معها • (يجب أن نلاحظ مرة ثانية أن روسك يتحدث عن تعاقب الحكومات التى تمثل قطاعات مختلفة من نفس الطبقة المسيطرة ، وليس عن تغير جوهرى أو ثورى فى الدولة بأسرها ، فهو يعنى هنا مثلا سيطرة الحزب الديمقراطى

---

(١) Chesnokov D.I. opt. ct. pp. 287 — 314,

على الحكومة بعد الحزب الجمهورى أو العكس وكلا الحزبين يهمه المحافظة على النظام الرأسمالى بصفة عامة ، ولكن كلا منهما يسعى الى تحقيق مصلحة مجموعة مختلفة من الرأسماليين) ٠

٢ ـ تعريف وتفسير السلطات التى أصبحت فى أيديهم بطريقة مناسبة لهم وللمجموعة التى يمثلونها ٠

٣ ـ الاضافة الى السلطات التى انتقلت اليهم سلطات جديدة عن طريق اصدار تشريعات جديدة أو ادخال تعديلات على الدستور ٠

٤ ـ تنفيذ القوانين التى تناسبهم باستخدام الأساليب المناسبة مثل توقيع الغرامات أو العقوبة البدنية أو مصادرة الممتلكات أو حرمان افراد أو مجموعات من امتيازات يتمتعون بها أو التهديد أو حتى الابادة الجماعية فى بعض الحالات النادرة ٠

٥ ـ اللجوء الى الحرب أو التهديد لاجبار دولة أخرى على تقديم تنازلات لهم أو لشغل اهتمام الجمهور بخطر العدو الخارجى حتى لا ينتبه الى سياستهم ٠

٦ ـ استخدام سلطة الحكومة فى فرض الضرائب بحيث تعفى منها المجموعات الحاكمة وتفرض ضرائب أكبر على غيرهم ، وتحويل المال العام بطرق مشروعة أو غير مشروعة الى جيوبهم أو جيوب مؤيديهم ٠

٧ ـ استخدام العقوبة لفرض احترام الجميع للقضاء ، الذى يعمل لصالحهم ، والانصياع لقراراته .

٨ ـ التحكم فى ادارة المعاهد التعليمية بحيث تنشر الايديولوجية التى ترغب المجموعات المسيطرة فى نشرها ٠

٩ ـ استخدام أساليب الدعاية من خلال مطبوعات الحكومة والاذاعة من أجل نشر ايديولوجية الطبقة المسيطرة ٠

١٠ ـ تدعيم الكنيسة والمؤسسات الدينية والتعاون معها من أجل الحصول على تأييد هذه المؤسسات لبرامجها .

١١ ـ منح مزايا للمجموعات الكبيرة التى تؤيد الحكومة وتشجع نشاطها مثل مجموعات رجـال الأعمال فى المجتمع الرأسمالى ومجموعات العمال فى المجتمع الشيوعى ٠

(يلاحظ هنا أن هـذا المؤلف يرى أن المجموعة التى وصلت الى السيطرة على الحكومة تخطب ود الرأسماليين أو العمال ، على عكس الرأى المـاركسى القائل بأن الحكومة تمثـل مصالح هذه الطبقات وبالتـالى فان من بالحكم ينفذون سياسة وارادة هذه الطبقات التى اتت بهم الى الحكم فعلا) ٠

ثانيا : استخدام وسائل الاتصال للحصول على تأييد الناس باستخدام الأساليب الآتيـــة :

١ ـ مخاطبة المشاعر الوطنية والربط بينها وبين برامج الحكومة ٠

٢ ـ استخدام الشعارات والتعبيرات التى تجد صدى فى نفوس الناس لارتباطها بتقاليدهم أو بطموحهم أو تعصباتهم ٠

٣ ـ الربط بين برامج الحكومة وبين مثـل عليا تجـد تقديرا من الناس سواء فى المـاضى أو الحاضر ٠

٤ ـ اللجوء الى الكذب والتضليل لخداع الجماهير وجعلها تتصور أن برامج الحكومة أفضل مما هى عليه فعلا ٠

وتستخدم الحكومة الممثـلة للمجموعة أو المجمـوعات المسيطرة الزعـامة كوسيلة للحصول على تأييد الجماهير نظرا لميل هذه الجماهير للتمجيد والوقوف وراء زعيم قومى عظيم ٠ وكل مجموعة تحاول ان تمجد فى زعيمها وتكسبه شـعبية كبيرة لكى تستفيد من ذلك فى الحصـول على مزيد من التـأييد الجماهيرى ٠

ثانيـا : النظـام التربوى
(وسائطه المعاهد التعليمية المختلفة والعاملون بهـا)

ان تعريفنا للنظام التربوى لا يختلف عن تعريفنا للنظام السياسى أو غيره من النظم الاجتماعية الا من حيث المجال الذى يحكمه هذا النظام • وعلى ذلك فاننا نعرف النظام التربوى بأنه :

« مجموعة منسقة من القواعد أو المبادىء والمعايير والأهداف التى تحكم النشاط فى ميدان التعليم والتربية الرسمى وتحدد الأساليب المتبعة فيه وتحكم العلاقات بين المشتركين فى العملية التربوية » •

ومن الواضح أن عملية التربية كنشاط اجتماعى متخصص أو كنوع من التعليم الرسمى لم يكن لهـا وجود فى المجتمعات البسيطة ، وكانت تقوم على تقديمها للاجيال الجديدة الأسرة والجماعة القرابية والمجتمع ككل . كما تتم أيضا من خلال مشاركة الفرد فى الحياة اليومية للمجتمع • كما أن التربية بمفهومها الواسع أو كما عرفها دوركايم بأنها « التـأثير الذى تمـارسه الأجيـال الأكبر سنا على تلك اجيالالأجيـال الى ليست مؤهلة بعـد للحياة الاجتماعية وتهـدف الى أن توقظ وتنمى فى الطفل تلك القدرات الفزيقية والعقلية والأخلاقية التى يتطلبها منه مجتمعه ككل وتتطلبها منـه البيئة التى سيعيش فيهـا » ـ التربيـة حسب هـذا المفهوم تشمل تقريبا كل الخبرة الانسانية • وتتم فى كافة مجالات الحيـاة • وليس هذا ما نعنيه هنـا بالتربية ولكن الذى نعنيه هو « تلك التربية التى تتم بشكل رسمى وتضم مجموعات من الذين يتعلمون العلم ومجموعات من المعلمين تحكمهم سلطة رسمية »(١) •

والنظام التربوى فى المجتمعات الحـديثة هو الذى يحدد أهداف ووسائل التربية التى تقوم على تحقيقها وسائط هى المدارس والمعـاهد المختلفة • وأساليب التربية من أهم أساليب لضبط الاجتماعى •

---

(١) J. Roucek. opt. P. 131.

ويجب أن ندرك منذ البداية أن النظام التربوى لا يوجد فى فراغ ولكنه يوجد فى مجتمع له بنـاء محدد ، وبالتالى فان ما يشتمل عليه من قواعد ومبادىء ومعايير وما يتضمنه من أهداف يختلف باختلاف الأبنية الاجتماعية ، كما أن النظام التربوى يرتبط ارتباطا وثيقا بغيره من النظم الاجتماعية وبخاصة النظامين السياسى والاقتصادى ، ولا يجب أن نغفل حقيقة أن وسائط الضبط الاجتماعى التربوية (المدارس والمعـاهد) فى معظمها تكون ملكا للحكومة وتعمل تحت اشرافها ، حتى المدارس الخاصة تكون ملكا لأفراد أو مؤسسات وتعمل وفقا لتوجيهات ومبادىء معينة يحددها لهـا أصحابها وذوو النفوذ والرأى فى المجتمع كما تخضع أيضـا لنوع ما من الاشراف الحكومى وينظم ذلك كله توانين رسمية ولوائح مكتوبة وأعراف متبعة(١) ٠

وتتفق النظم التربوية فى مختلف المجتمعات ذات النظم الاقتصـادية والسياسية المختلفة فى أنهـا تهدف جميعها الى تشكيل المواطنين طبقا للمثل السـائدة(٢) ويتم الضبط الاجتمـاعى عن طريق دور التربية (الوسـائط) باستخدام عدة أساليب :

١ ـ الضبط عن طريق المناهج الدراسـية :

كثير من المقررات التى تدرس تحتوى على قيم ومعايير ومثل تغرس فى نفوس المواطنين منذ بداية تعليمهم ٠ فمقررات التربية الوطنية والتاريخ وغيرها تضم مثل هذه القيم والمعايير بشـكل مبـاشر ٠ وهذه المقررات فى البـلدان الرأسمالية تمجد فى النظام الرأسمالى ، ولا يغيب عن أذهاننا ما كان يلقن لتلاميذ المدارس فى المـانيا النـازية أو فى ايطاليـا الفاشـية ٠ وفى البلدان الاشتراكية يلقن تلاميذ المدارس فضـائل النظـام الاشتراكى ، وفى البلدان

---

(١) عن العلاقة بين النظام التربوى والسياسى والاقتصاد انظر :
Jonathan Turner. Patterns of Social Organization. Mac Graw-Hill. New York. 1972. pp. 196-200.

(٢) J.G. March (ed) Handbook of Social Organization. Chicago, Rand Mc Nally Company, 1965.

الامبريالية والعنصرية كاسرائيل وجنوب افريقيا يلقن التلاميذ منذ البداية القيم العنصرية والعداء للعرب والزنوج • كما يلقن التلاميذ فى معظم البلدان القيم الدينية وفى أحيان كثيرة ما يستغل الدين لتلقين قيم أخرى تبرر النظام القائم • وهناك قيم وأهداف عامة تشترك فيهـا مختلف النظم التربوية مثل النظافة والمحافظة على النظـام ، ولكن نسبتها الى غيرها من القيم ذات الطابع الاجتماعى قليلة •

وكل مدارس العالم تلقن التلاميذ قيم حب الوطن ولكن معنى هذا الوطن يختلف أيضا باختلاف النظم السياسية والاجتماعية ، وقد كنا نلقن ونحن فى المدارس شـعارا يقول : الله ـ الملك ـ الوطن •• وواضح هنـا أن الملك يأتى مباشرة بعد الله وقبل الوطن ، أى أنه كان علينا أن ندين بالولاء للملك قبل الولاء للوطن ، ولولا ادراك واضعى الشـعار لقدسية الدين عند المصريين لوضعوا الملك قبل الله • كما نذكر أيضا أن معظم الكتب الدراسـية التى كانت توزع علينـا كانت تحمل صـورة الملك فى أولى صفحاتها ، كما أن موضوعات المطالعة والمحفوظات كانت تمجد فى النظـام الملكى وفى الاقطاع والرأسمالية • وبعد ثورة ٢٣ يوليو اختفت كل هذه الموضوعات لتحل محلهـا انجازات الثورة ولتمجد فى أهداف الثورة ، وفى قائد الثورة بل ان كتب التاريخ قد اعيدت كتابتها لتنشر قيما جديدة مخالفة للقيم السابقة ولتبرز أحداثا تاريخية سابقة بصورة جديدة ، مثل ثورة أحمـد عـرابى •

ولا يقتصر الأمر على الضبط الاجتماعى من خـلال المضمون المبـاشر للمقررات الدراسية ولكنه يتم أيضا بطريقة غير مباشرة حتى فى المقررات التى تهدف الى اكساب التلاميذ قدرات ومهارات عقلية خالصة تبدو خالية من المضمون الاجتماعى مثل الحساب • وأذكر أن رئيس وفد مصر فى الأمم المتحـدة قد رد على رئيس الوفد الاسرائيلى عندما ذكر أن العرب يعـدون أطفالهم للقضـاء على اسرائيل (وكان ذلك بعد حرب سـنة ١٩٦٧) بأن العرب يلقنون أطفالهم قيما تدعو الى الحرية والسلام فى الوقت الذى يعلم

الاسرائيليون أطفالهم الحساب عن طريق مسائل مثل : كان هناك ١٠٠ عربى قتلنا منهم ٣٨ فكم يكون الباقى الذى يلزمنا قتله ؟

وحتى المقررات الجامعية فى كثير من المواد تشتمل على قيم تبث فى نفوس الشباب ٠

٢ ـ الضبط عن طريق أسلوب التعليم :

ان الضبط الاجتماعى لا يكون دائما كما نعلم بطريقة مباشرة أو عن طريق المتلقين ، ولكنه يمكن أن يتم بأساليب غير مباشرة وغير صريحة بل وربما غير مقصودة فى حد ذاتها كأسلوب للضبط ، ولكنها تعكس القيم السائدة أو المسيطرة فى المجتمع ومن ذلك أسلوب التعليم ذاته الذى يمكن أن يشجع على التنافس أو على التعاون بين الدارسين مثلا ، أو الذى يمكن أن يشجع على التقبل السلبى غير النقدى للافكار والمعلومات أو على التفكير النقدى وأعمال العقل ٠ ويمكن أن أضرب هنا مثالا يوضح ذلك من واقع خبرتى الفعلية بالنظام التعليمى فى الولايات المتحدة كطالب وكأستاذ ٠ ان مبدأ التنافس الحر والبقاء للاصلح مطبق فى ميدان التعليم بأسره كما هو مطبق فى ميدان الحياة الاقتصادية ، والطلبة منذ المرحلة الابتدائية حتى الجامعية يشجعون على التنافس وليس التعاون ، وتؤكد عندهم الروح الفردية لا الجماعية من خلال نظام تقدير الدرجات فى مختلف المقررات ٠ فهذا النظام يقوم على مبدأ أنه لا يمكن ان يكون معظم الطلبة فى فرقة ما من المتفوقين ولكنهم لابد أن ينقسموا الى قلة قليلة من المتفوقين وقلة من الضعفاء ، والغالبية تقع بين الطرفين ٠ وبناء عليه فانه من المقرر سلفا ألا يحصل على تقدير ممتاز الا ١٠٪ فقط من الطلاب مهما كان مستوى بقية الطلبة ، أى انه لو حصل معظم الطلبة على أكثر من ٨٠٪ مثلا من النهاية العظمى لدرجة المادة فان من يحصل على تقدير ممتاز هم الـ ١٠٪ فقط أصحاب أعلى الدرجات ثم يرتب باقى الطلبة فى التقديرات التالية ٠ ولما كان التقدير يعتمد عليه فى القبول فى الجامعات وفى الحصول على عمل وعلى منح دراسية (وكلها فرص محدودة بعدد معين) فان التنافس بين الطلبة يكون شديدا ولا يمكن ان

يقوم تعـاون فيما بينهم للارتفاع بمستوى الجميع لخوف كل منهم من ان يسبقه الآخـر ٠

٣ ـ الضبط الاجتماعى عن طريق سياسة قبول الطلاب بالمدارس والمعاهد :

التعليم فى معظم البلدان المتقدمة يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية العمل الذى يمارسه الشخص والدخل الذى يحصل عليه ومستوى الوعى الذى يتكون عنده ٠ والمجتمعات الطبقية تعمل على أن يكون التعليم فيها أيضا طبقيا ، أى أن ارقى مستويات التعليم يسمح بهـا لأبنـاء الطبقة المسيطرة اقتصاديا بحيث تحتل بعد ذلك المراكز العـامة فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، اما الطبقات العاملة فلا يتاح لهـا القدر اللازم من التعليم لأداء عملها بما يحقق الأهداف الاقتصادية لأصحاب الأعمال ٠ وينقسم التعليم فى هذه المجتمعات الى تعليم عام حكومى وتعليم خاص ، وأفضل المدارس والجامعات فى الولايات المتحـدة ـ من حيث المستوى التعليمى خاصة ونفقاتها باهظة ، ومعظم ذوى المناصب العليـا من خريجى هذه الجامعات (هارفارد مثلا) ٠ وحتى المدارس والجامعات الحكومية تضع شروطا للقبول بهـا لا يمكن لمعظم أفراد الطبقة العاملة أن يحققوها ، مثل التقديرات المرتفعة (التى يتطلب الحصول عليها مناخا منزليا وامكانيات غير متوفرة لهم) واجتياز اختبارات الذكاء والقدرات التى يقتضى الحصول على درجة عالية عليها مستوى معين من الثقافة لا يتوفر فى بيئة الطبقات العاملة ، ودفع مصروفات ليست فى متناول أبناء هذه الطبقات (جامعة كليفورنيا مثلا جامعة حكومية ولكن بمصروفات) ٠

ومن يتابع أنباء المجتمع الأمريكى يذكر الضجة الشديدة المثـارة حول ما يسمى بالادماج العنصرى racial intergration فى المدارس أى السماح للزنوج بالدراسة مع البيض فى نفس المدارس ، ذلك ان معظم المدارس الحكومية والخاصة فى الولايات المتحـدة مقسمة الى مدارس للبيض ومدارس للزنوج ٠

وقـد حاولت الحكومة المركزية تحقيق هذا الادماج ولكن جهودها باءت بالفشل ، ذلك أن البيض (وخاصة الأغنياء) قـد هاجموا بشدة هذه السياسة

وحاولوا دون تنفيذها بالقوة ، فمنعوا الأطفال الزنوج من دخول المدارس التى يدرس بها أبناءهم بالقوة واعتدوا عليهم ولجأوا الى الامتناع عن ارسال أبناءهم الى المدارس المختلطة .

٤ ـ الضبط الاجتماعى عن طريق اختيار المعلمين وطرق اعدادهم :

ان المعلم هو الوسيط المباشر للضبط الاجتماعى من خلال التربية ولذلك فان اختياره يتم وفقا لقدرته على تحقيق أهداف هذا الضبط كما أن تدريبه واعداده يهدف الى نفس الشىء ، ليس هذا فحسب ولكنه اذا خرج عن الأهداف المرسومة فانه يتعرض للجزاء (فصلت أعداد كبيرة من المعيدين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة كاليفورنيا فى الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ لأنهم عبروا عن آراء تؤيد حركة طلبة هذه الجامعة للمطالبة بحرية الكلمة والتعبير عن الرأى وخاصة فى معارضة الحرب فى فيتنام) .

٥ ـ الضبط الاجتماعى عن طريق الأنشطة المدرسية غير التعليمية :

أرسل وزير مصرى سابق الى جريدة الأهرام فى أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٧٥ رسالة يروى فيها واقعة هامة مؤداها أن مدرسة ابنته فى احدى المدارس الابتدائية قد سألت التلميذات عمن لدى والدها « عزبة » فى الريف لكى تقوم بتنظيم رحلة اليها يوم الجمعة ، وعلق على ذلك بأن المدرسة بهذا العمل تبث فى عقول التلميذات قيما تطلعية ، وتجعل من التلميذات اللاتى تمتلك أسرهن مثل هذه الضيعات مثلا أعلى أمام بقية التلميذات . ربما تكون هذه حالة فردية ، ولكنها نموذج واقعى لأسلوب من الضبط الاجتماعى عن طريق الأنشطة المدرسية غير التعليمية .

والمعاهد التعليمية كوسيط للضبط الاجتماعى يمكنها أن تبث قيما مختلفة من خلال الأنشطة التى تزاولها مثل الأفلام السينمائية التى تختارها للعرض أو التى تمنع عرضها فيها والمسرحيات والرحلات ... الخ .

ثالثـا : النظـام الزواجى

يمكننا تعريف النظام الزواجى بأنه « نسق من القواعد والتنظيمـات (القوايين والأساليب السلوكية والمعايير والنواهى) تحكم السلوك الجنسى والعلاقات بين افراد الأسرة بما فى ذلك الأدوار والحقـوق والواجبـات . والنظام الزواجى (مثل غيره من النظم) هو الذى يحدد اهـداف الضبط فى هذا المجال وأساليبه ، والوسيط الذى يمارس هذا الضبط هنا هو « الاسرة » بوصفها رابطة أو مجموعة اجتماعية باستخدام أساليب مختلفة ، وكذلك أجهزة الدولة التى تطبق قوانين الاسرة .

ويمكن مناقشة الضبط الاجتماعى فى مجـال الأسرة من ثلاثة جوانب :

أولا ـ الضبط الاجتماعى للاسرة ذاتها من خلال النظام الزواجى :

توجد فى كل المجتمعات معايير عامة معينة تحدد كيفية تنظيم العلاقات العائلية ، ولكن هذه المعايير تختلف باختلاف أنماط المجتمعات ، كما أن الصور التى تتخذها تختلف أيضا ، وكذلك تختلف ردود الافعال عنـد مخالفتهـا وتختلف الوسائط التى تمارس أساليب الضبط من أجل تحقيق الانصياع لها. وهذه المعايير تحدد تركيب العائلة ورب العائلة وكيفية الزواج والاشـخاص الذين يجوز تزواجهم والمحرمات وكيفية تربية الاطفال .. الخ . وفى المجتمعات البدائية لا تتخذ هذه المعايير الصورة الرسمية ولكن فى المجتمعات الاكثر تعقيدا يترجم الكثير من هذه المعايير الى قوانين رسمية تصدرها الدولة ، كما ان تنفيذ المعايير فى المجتمعات البدائية القبلية تختص بهـا الجماعـة عامة ، أما فى المجتمعات المعقدة فان اجهزة الدولة تتولى تنفيذ هـذه القوانين . ويقسـم جوناثان ترنر Jonathan H. Turner (١) هذه المعايير (سواء اتخذت شكل القوانين أم لا) فى كتابه « انماط التنظيم الاجتماعى » الى :

١ ـــ معايير خاصة بحجم الأسرة وتركيبها .

---

(١) J. Turner. opt. ct. pp. 81 — 95,

٢ ـ معايير خاصة بجهة اقامة الأسرة (مع أسرة الزوج أو الزوجة أو منفصلة) ٠

٣ ـ معايير خاصة بنشاط الأسرة ٠

٤ ـ معايير خاصة بالنسب (أبوى أم أموى) ٠

٥ ـ معايير خاصة بالسلطة (أبوية أم أموية أم متكافئة) ٠

٦ ـ معايير خاصة بالزواج (داخلى أم خارجى ام بدون قيود وأنواع المحرمات ٠٠ الخ) ٠

وقسم جوزيف روسك المعايير التى تضبط الأسرة فى المجتمعات المركبة الى معايير رسمية Formal تتمثل فى قوانين الأسرة ومعايير غير رسمية informal تتمثل فى القيم والعـادات والتقاليد والعـرف ٠ أما المعايير الرسمية او القوانين فانهـا تختلف عن القوانين التى تنظم السلوك والعلاقات فى غير ذلك من المجالات فى عدة نواحى هامة منهـا :

(أ) أن عقد الزواج ، على خلاف غيره من التعاقدات الأخرى غير محدد بفترة زمنية محددة ، بل يكون مطلقا من الناحية الزمنية ولا يجوز لأى من الأطراف الداخلة فيه أن يحدده بفترة معينة واذا حدث ذلك فانه يكون غير رسمى ٠

(ب) أن أى عقد آخر يمكن انهاءه بموافقة الطرفين أما فى الزواج فان ذلك لا يجوز حتى اذا وافق الطرفان (فى البلدان الأوربية) ٠

(جـ) عقد الزواج عام بالنسبة لجميع الناس ولا يمكن لأحد أن يجعل عقده مختلفا عن بقية العقود ٠

(د) بالاضافة لذلك تنص معظم قوانين الزواج على تحريات معينه مثل تحريم الزواج بالمحارم وتحديد سن الزواج ٠٠ الخ ٠

أما المعايير غير الرسمية فانها قد تكون مكملة للمعايير الرسمية وقد تتفق أو تختلف معهـا ٠

ثانيا ـ الضبط الاجتماعى الذى تمارسه الأسرة كمجموعة اجتماعية على أعضائها :

الأسرة كما نعلم هى مهد الشخصية والتى يتم فيها اول تشكيل لشخصية الفرد أو العضو الجديد فى المجتمع · ولكن هذه الأسرة كمجموعة اجتماعية لا توجد منفصلة عن غيرها من المجموعات الاجتماعية الأخرى ، سواء كانت هذه المجموعات أسرا أخرى او مجموعات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية · ومثلما يتأثر النظام الأسرى بغيره من النظم الاجتماعية ، تتأثر الأسرة كمجموعة بغيرها من المجموعات وبالمجتمع ككل · وعلى ذلك فان الأسرة وسيط أساسى تنتقل من خلاله الى الأطفال مختلف القيم التى توجد فى المجتمع والخاصة بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية(١) ·

وربما كان أوضح ما تفعله الأسرة هو تحقيق أهداف النظام الزواجى ذاته حيث انها تمثل تجسيدا له ونموذجا للاسرة التى يجب على الأبناء أن يكونوها ·

وتستخدم الأسرة بوصفها وسيطا للضبط الاجتماعى أساليب مختلفة للضبط تتراوح بين الاستمالة والتشجيع من جهة والضغط والاكراه من جهة أخرى ، كما أن هذه الأساليب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة · والأسرة لا تمارس اساليب الضبط على الصغار فقط ولكنها تمارسه كمجموعة حتى على الكبار فيها · فالمفروض أن يقوم الأب بدور معين فاذا أخفق فى أدائه فان الأسرة كلها تمارس ضغطا عليه بكافة الأساليب لالزامه بالقيام بهذا الدور (مثل الانفاق على الأسرة ورعاية مصالحها) وكذلك الحال بالنسبة للأم أو بالنسبة للأبناء · والأسرة لا تمارس هذا الضبط لسلوك أعضائها داخل الأسرة فقط ولكن بالنسبة لسلوكهم خارجها أيضا ·

ثالثا ـ الضبط الاجتماعى الذى يمارسه أعضاء الأسرة على الأسرة ذاتها :

مثلما ينتمى الأفراد الى مجموعة الأسرة ينتمون الى مجموعات غيرها

---

(١) Blisten. D. R, : The World of the Family. (New York, Random House Inc. 1963).

(المدرسة ـ العمل ـ الأصدقاء ٠٠ الخ) ومثلما يتأثرون بهـا يتأثرون بوسائط أخرى (التلفزيون ـ السينما ٠٠ الخ) كما يكتسبون قيما وأساليب سلوكية أخرى من خارجها ، وهذه القيم والمعايير التى يكتسبونها من الخارج لا تكون متفقة دائما مع القيم والمعايير والأنماط السلوكية السائدة فى الأسرة ، وفى كثير من الأحوال يسعى اعضاء الأسرة الى فرض هذه المعايير والقيم التى تمثلوها من الخارج على الأسرة ذاتها ٠ وفى هذه الحالة يصبح اعضاء هذه الأسرة وسطاء للضبط الاجتماعى للأسرة ذاتهـا ٠ مثل ذلك حركات تحرير المرأة ومساواتها بالرجل التى تكسب الاناث من أعضاء الأسرة قيما ومعايير يفرضها على الأسرة ، والقيم الجديدة التى يكتسبها الأبنـاء ويفرضونها على القيم القـديمة أو المحافظة للآباء ٠

نستطيع أن نخلص من هذا العرض السريع للنظـام الزواجى كمحدد لأهداف الضبط الاجتماعى فى مجال العلاقات الأسرية وللأسرة كوسيط للضبط الاجتماعى الى أن الأسرة تعتبر وسيطا هاما للضبط الاجتماعى ولا يقتصر دورها على الضبط داخل مجال أسرة فقط ولكنه يمتد الى الضبط فى المجالات الخارجية ايضا ٠ والنظـام الزواجى جزء من البنـاء الاجتماعى الكلى ويتاثر بالنظم الاجتماعية الأخرى وتحدد طبيعته بطبيعة المجتمع الذى يوجد فيه ، كما أن الأسرة كمجموعة اجتماعية وكوسيط للضبط الاجتماعى ترتبط بغيرها من المجموعات الاجتماعية (أو وسائط الضبط الأخرى) وتتاثر بها وتؤثر فيها ٠

ومثلما يحكم القـانون الرسمى الذى تضعه الدولة النشاط والعلاقات فى المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية فانه يحكم النشاط والعلاقات فى المجال الأسرى مستخدما فى ذلك وسائطه الخاصة به (المحاكم والشرطة وأجهزة الدولة الادارية) التى تستخدم بدورها أساليبها (مثل توقيع الغرامة والاكراه البـدنى) ٠

رابعـا : النظـام الدينى

يميل علماء الانثروبولوجيا المحدثون كما يقـرر هاموند Hammond فى كتابه « علم الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية » الى اعتبار الدين والسحر جزءا من النسق الايديولوجى ، أى نسـق المعتقدات التى تفسر طبيعة علاقة الانسان بالكون والممارسات والشعائر المتصلة بهذه المعتقدات • فالنسـق الايديولوجى هو اذن نوع من الاستجابة للحاجة التى يشعر بهـا الناس جميعا لتحديد معنى وجودهم فى الحياة • ومن هنـا كانت الانساق الايديولوجية تحاول البحث عن تفسير لأصل الانسان داخل الكون وتقريب الحاضر الى الأفهام ورسم صورة للمستقبل • يعتبر الدين بالذت أهم مكونات النسـق الايديولوجى •

وقـد تناول معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الأوائل الدين بالتحليل والدراسة فقد تناوله أوجست كونت فى حديثه عن المراحل الثلاث (اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية) وتناوله ادوارد تايلور فى كتابه عن الحضارة البدائية وهربرت سبنسر فى كتابه « أسس علم الاجتماع » وحاول هؤلاء العلماء تفسير نشـأة الدين وتطوره ، وتناوله اميل دوركايم فى كتابه « الصور الأولية للحياة الدينيـة » وبين الجوانب الجمعية للدين وتنـاوله ماكس فيبر فى كتـابه « الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية » الذى حاول فيه ان يربط بين الدين والنظام الاقتصـادى وتناوله كارل ماركس من حيث تفسـير نشـأته بالخوف والقلق من الظاهرات الطبيعية •

واهتمامنا هنـا لا ينصب على تتبع نشأة أو تطور الدين فذلك ميدان علم الاجتماع الدينى والانثروبولوجيا ، ولكننا نهتم به بوصفه أحد محددات أهداف الضبط الاجتماعى (وهو يستخدم أيضا كأحد أساليب الضبط) ومن حيث علاقته بغيره من الأنظمة الاجتماعية وبأساليب الضبط الاجتماعى •

ويعرف جوناثان ترنر Turner النظام الدينى بأنه :

« تلك المجموعة من الشرائع المترابطة والشـاملة والعامة والثابتة نسبيا

والتى تتعلق بالمعتقدات والطقوس الخاصة بما هو مقدس Sacred وما هو فوق طبيعى والتى تتخذ شكل المذاهب العقائدية والتى تلعب دورا فى تعزيز المعايير الاجتماعية واضفاء صفة الشرعية على التفاوت بين الناس وتوجيه عملية التطبيع الاجتماعى وتعالج المصادر المختلفة للتوتر والقلق فى المجتمع »(١) ٠

ويرى روسك(٢) أن الدور الذى يلعبه الدين فى الضبط الاجتماعى يختلف باختلاف درجة توفر تفسيرات أخرى غير دينية للقوى البيئية وبالتالى توفر اساليب عملية للتعامل بها ٠ فقبل ان تتطور العلوم البيولوجية وقبل معرفة الأسباب الطبيعية للامراض كانت تفسيرات المرض دينية وبالتالى كانت أسباب التعامل معه يحددها الدين (الابتهال أو زيادة القديسين طلبا للشفاء) أما بعد توافر هذه التفسيرات العلمية وتقدم الطب فان الأمر قد اختلف ٠ ونفس الشىء يمكن أن ينطبق على الظاهرات الاجتماعية وتصرفات الناس حيالها ويقرر روسك أن دور الدين فى الضبط الاجتماعى أخذ فى التناقص فى البلدان الأوربية والأمريكية ٠

وقد ظل الدين يضبط مجالات مختلفة من الحياة مثل :

١ ـ العلاقة بالقوى فوق الطبيعية والطقوس التى تمارس لاكتساب رضاها ٠

٢ ـ مجال التربية : حيث كانت فى البداية دينية تماما تقريبا وتقوم بها المنظمات الدينية ولكنها أصبحت الآن فى المجتمعات الحديثة تتم من خلال المدارس والمعاهد غير الدينية وأصبح تأثير الدين فيها يتم بطريقة جزئية أو غير مباشرة ٠

٣ ـ التعامل مع البيئة الفيزيقية : حيث كان الدين سابقا يوجه سلوك الناس نحو الظاهرات الطبيعية المختلفة ، بينما أصبح العلم الحديث هو الموجه الأساسى الآن فى المجتمعات المتقدمة ٠

---

(١) J. Turner. opt. ct. p. 349.

(٢) J. Roucek, opt, ct, pp, 102 - 113,

٤ ـ الأسرة والزواج : أصبحت قوانين الزواج والعلاقات الأسرية فى المجتمعات المركبة هى التى تضبط السلوك فى هذا المجال وبعضها مستمد من الدين ، ولكن فى المجتمعات البسيطة وفى الماضى كان الدين هو الموجه الأساسى ٠

٥ ـ الأنشطة السياسية والاقتصادية : مع الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية فى أوربا لم يعد للدين تاثير يذكر على هذه الأنشطة ٠

ويرى روسك ان المنظمات الدينية كانت تستخدم الدولة لتنفيذ تعاليمها فى العصور الوسطى اما العصور الحديثة فان الدولة استخدمت المنظمات الدينية لتدعيم حكمها ٠

ويجب أن نبين هنا انه يمكننا معالجة الدين على مستويين : المستوى الأول باعتباره نظاما أو نسقا يحدد أهداف الضبط الاجتماعى التى تتولى وسائط معينة مثل الكنيسة أو المسجد أو المدرسة تحقيقها باتباع أساليب مختلفة للضبط الاجتماعى (مثل التحذير من العقاب فى الآخرة أو الاثابة الدنيوية أو العقوبة البدنية المباشرة أو العقوبات المعنوية) ، والمستوى الثانى باعتباره أسلوبا من أساليب الضبط الاجتماعى وذلك حين تستخدمه هو نفسه مجموعات اجتماعية معينة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٠

كما يجب ان نبين ان الدولة تتخذ مواقف من الدين تختلف باختلاف النظام السياسى والاقتصادى القائم فى مجتمع ما وتصدر من التشريعات والقوانين ما يدعم هذا الموقف ٠ فهى قد تصدر قوانين تكفل الحرية الدينية لكافة المواطنين أو تعطى امتيازات معينة لمعتنقى دين معين أو تحظر أو تسمح بالتعبير عن مختلف المواقف من مختلف الأديان ٠ كما أنها قد تعتمد أو لا تعتمد على المعايير الدينية عند وضع القوانين التى تنظم العلاقات الاجتماعية والسلوك فى مجالات الحياة المختلفة ٠

تعليق عام على النظم الاجتماعية كمحددات لأهداف الضبط الاجتماعى :

يقيم الناس فى كل المجتمعات نظما اجتماعية تحكم العلاقات بينهم وتحدد الأساليب التى يتبعونها فى مختلف مجالات الحياة المختلفة • وهذه النظم تنبع من ظروف الحياة الفعلية التى يعيشونها وتعبر عنهـا وتتغير لكى تتلاءم مع الظروف الجديدة • وتحدد النظم الاجتماعية هذه أهداف الضبط الاجتماعى فى كل مجـال ، وهنـاك علاقة قوية ومتبادلة بين النظم الاجتماعية المختلفة وبعضها البعض ، ولكنها فى النهـاية تعبر جميعها عن الواقع الاجتماعى الذى توجد فيه • وتتجسد هذه النظم فى مؤسسات أو روابط أو مجموعات اجتماعية اعتبرناها وسـائط للضبط الاجتماعى (مثل الحكومه والمدرسة والأسرة) • وتستخدم هذه الوسائط أساليب مختلفة تمارس بهـا الضبط (مثل العقوبة البدنية أو العقوبة الاقتصادية أو التشجيع أو الازدراء والسخرية •• الخ) •

ويهمنا أن نؤكد على اهمية فهم هذه النظم والوسائط والأساليب بالنسبة لفهمنا للقانون • فالقانون ليس سـوى مجموعة من المبادىء والمعايير التى تحكم العلاقات الاجتماعية والسلوك فى كافة مجالات الحيـاة الاجتماعية ولكن هذه المبـادىء والمعايير تتخذ الشكل الرسمى وتسانـدها سلطة الدولة من أجل وضعها موضع التنفيذ • وعلى ذلك فالقوانين أصبحت فى المجتمعات الحديثة جزءا من النظم الاجتماعية التى تضم الى جوار ذلك معايير وقواعد ومبادىء غير رسمية ، ولكن بما أن القوانين تصدرها وتنفذها الدولة فان ذلك يعنى أن النظام السياسى له الدرجة الاولى من الأهمية فى تحديد ما عداه من النظم • •

والآن ترى اين موضع القانون بالنسبة للمفهومات الثلاث المحورية التى كانت تدور حولها مناقشاتنا حتى الآن ، أى : النظام الاجتماعى (كمحدد لأهداف الضبط الاجتماعى) ، وسيط الضبط الاجتماعى (المؤسسة أو الرابطة أو المجموعة ذات الوجود المـادى) ، أسلوب الضبط الاجتمـاعى (أى الأداة المباشرة لتحقيق أهداف الضبط) ؟ • ان علماء الاجتماع الذين تناولوا القانون من زاوية الضبط الاجتماعى يعتبرونه وسـيلة أو أسلوبا من أساليب الضبط

الاجتماعى مثلما يعتبرون التربية والدين والعرف والرأى العام اساليب للضبط الاجتماعى • ولكننا نعتبر ذلك خطا كبيرا بين المفهومات ، فهناك فرق بين الأهداف وبين الأساليب ونحن نرى ان كلمة وسيلة أو اسلوب يجب ان يقتصر استخدامها على الطرق المباشرة لتحقيق أهداف الضبط من خلال وسائط مادية ملموسة • وعلى هذا فاننا نعتبر القانون نظاما او نسقا فرعيا subsystem فى كل الأنظمة الاجتماعية : فالقوانين الاقتصادية جزء من النسق الاقتصادى ، والقوانين السياسية جزء من النسق السياسى ، وقوانين الأسرة جزء من النسق الزواجى والقوانين التربوية جزء من النسق التربوى • وهذه القوانين جميعها مصدرها الاساسى النسق السياسى • وهنا تبرز العلاقة بين النظم الاجتماعية والأهمية النسبية لكل منها • ولكن القانون بوصفه أحد مكونات الانساق الاجتماعية المختلفة يختلف عن غيره من المكونات الأخرى فى صفة اساسية هى ان وسائط تنفيذه ليست المجموعات المعنية التى تتجسد فيها هذه النظم (كالأسرة أو المدرسة) دائما • فالأسرة لا تملك وسيلة لتنفيذ القوانين الأسرية ولكن المدرسة تملك ذلك الى حد ما) ولكن وسائطه روابط أو مجموعات تتبع الدولة (مثل المحكمة والشرطة) •

العرف usage **والتقاليد** traditions **والرأى العام** public opinion

ويميل علماء الاجتماع الى اعتبار العرف والتقاليد والرأى العام من بين اساليب الضبط الاجتماعى ولكننا نرى أنهم مثل القانون من محددات اهداف الضبط الاجتماعى فى مجالات الحياة المختلفة وانهم ايضا من بين مكونات النظم الاجتماعية ، ولكنها مكونات غير رسمية أو محددة مثل القانون • فالنظام الزواجى مثلا يشتمل على قوانين وعلى اعراف غير رسمية (تتعلق مثلا بالخطبة والعلاقات بين أفراد الجنسين قبل الزواج) • والاعراف بوصفها معايير سلوكية تعمل على مراعاتها وسائط الضبط الاجتماعى المختلفة (الأسرة والمدرسة والمنظمات والجمعيات) ولكنها تستخدم لذلك اساليب غير رسمية تتراوح بين مجرد السخرية وبين استخدام العنف • والتقاليد هى الأساليب السلوكية التى اعتاد الناس اتباعها فى مواقف مختلفة وينطبق عليها

نفس الشيء · والرأى العـام يتعلق بمسائل معينة ويعتبر نوعا من المعايير ايضـا ·

ومثلما يطرأ على النظم الاجتماعية تغيرات بتغير الظروف الاجتماعية تطرأ أيضا على الأعراف والتقاليد تغيرات مماثلة ، فهى ليست ثابتة تماما فى مجتمع متغير ، ولكن تغيرها أبطأ من التغيرات الاجتماعية التى تحدث بالمجتمع وأحيانا ما تكون معوقا لهذه التغيرات · ويسـود العرف والتقاليد كمحدد لاهداف الضبط الاجتماعى فى المجتمعات البسيطة اما فى المجتمعات الحديثة فان اعراف وتقاليد مختلف المجموعات التى يتكون منها المجتمع بل انهـا والمركبة فان القـانون يصبح اكثر فعالية باستمرار · والقوانين لا تعبر دائما قد تتعارض معها فى كثير من الأحيان ·